

ضريبة الدخل

لجنة الفصل

الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل في مدينة جدة

القرار رقم (IZJ-2021-337) |

الصادر في الدعوى رقم (IW-2019-8273) |

المفاتيح:

ربط ضريبي - استقطاع ضريبي - أرباح تقديرية محولة - غرامة تأخير

الملخص:

مطالبة المدعي بإلغاء قرار هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بشأن الربط الضريبي للأعوام من ٢٠١٤م إلى ٢٠١٧م - أسس المدعي اعتراضه على أربعة بنود، ففيما يتعلق بالبند الأول: تعديلات الهيئة للإقرارات الضريبية المقدمة من الشركة والربط عليها تقديرياً للأعوام من ٢٠١٤م إلى ٢٠١٧م؛ تطالب المدعية بعدم إهدار حساباتها عن عمليات المنشأة الدائمة عن مشروعاتها بالمملكة. وفيما يتعلق بالبند الثاني: تعديلات الهيئة على نماذج الاستقطاع الضريبية للأعوام من ٢٠١٤م إلى ٢٠١٧م؛ تطالب المدعية بعدم احتساب ضريبة استقطاع إضافية على المبالغ المستحقة التي لم تسدد بعد. وفيما يتعلق بالبند الثالث: إخضاع الأرباح التقديرية المحولة بشكل اعتباري لضريبة الاستقطاع؛ تطالب المدعية بعدم فرض ضريبة استقطاع على أرباح تقديرية، واعتماد الأرباح المحولة وفقاً للإقرار المقدم. وفيما يتعلق بالبند الرابع: غرامة التأخير: تطالب المدعية بعدم فرض غرامة تأخير على البنود المعترض عليها نظراً لعدم صحة الفروق الضريبية والاجراءات التي قامت بها الهيئة. - أجابت الهيئة فيما يتعلق بالبند الأول: تم الربط على الشركة للأعوام محل الاعتراض تقديرياً، حيث أن الشركة قدمت إقراراتها الضريبية معدة من محاسب قانوني غير معتمد وغير مرخص له، كما لم ترفق ضمن إقراراتها القوائم المالية المدققة عن هذه الأعوام، كما أن الشركة لم تقدم قوائم مالية معتمدة من محاسب قانوني خارجي، ولم تقدم سوى قوائم مالية لعام ٢٠١٦م غير معتمدة من محاسب قانوني بالمملكة، وأفادت بأنها تقوم بإعداد قوائم مالية عالمية بالشركة (المركز الرئيس) في ألمانيا، ثم تقوم باستخراج إيرادات وتكاليف الأعمال التي تمت بالمملكة، ويتبين من ذلك أن الشركة لا تقوم بإمسك حسابات منتظمة بالمملكة، كما أن القوائم المالية المدققة المقدم صورة منها مع الاعتراض للأعوام من ٢٠١٤م إلى ٢٠١٧م، كلها تم إعدادها في: ٢٠١٨/١١/٨م، أي بعد حوالي شهرين من إخطار الشركة بربط الهيئة التقديري آلياً بتاريخ: ٢٠١٨/٩/١٧م، (طبقاً لتقرير مراجع الحسابات). وفيما يتعلق بالبند الثاني: تعديلات الهيئة على نماذج الاستقطاع الضريبية للأعوام من ٢٠١٤م إلى ٢٠١٧م؛ ترى الهيئة أن المكلف يعترض على إخضاع المبالغ المدفوعة للجهات غير المقيمة

والمحمّلة بالحسابات لضريبة الاستقطاع، وتفيد بأن الربط على أساس الاستحقاق وليس الأساس النقدي، كما لم يقدم المكلف أية مستندات ثبوتية تؤيد وجهة نظره غير التي جاءت في اعتراضه وهي عبارة عن كلام مرسل بدون أي إثبات مستندي. وفيما يتعلق بالبند الثالث: تمت محاسبة الشركة تقديرياً للأسباب الواردة أعلاه بالبند (١)، وعليه فقد تم إخضاع صافي الربح التقديري المحول للمركز الرئيسي لضريبة الاستقطاع بعد حسم ضريبة الدخل، وهو الإجراء المتبع في الحالات المماثلة عند الربط بالأسلوب التقديري. وفيما يتعلق بالبند الرابع: غرامة التأخير: تم فرض الغرامة على فرق الضريبة غير المسددة بحسب الربوط المعدلة للأعوام محل النزاع. - ثبت للدائرة أن فيما يتعلق بالبند الأول: لم تقدم المدعية مستندات تؤيد ما جاء في اعتراضها. وفيما يتعلق بالبند الثاني: اتضح عدم إثبات المدعية قيام المدعى عليها باحتساب ضريبة استقطاع على مبالغ مستحقة لعقود مقاولي الباطن وحيث أن الدخل المتحقق للجهات غير المقيمة يُعد دخلاً متحققاً من مصدر في المملكة ويجب خضوعه لضريبة الاستقطاع. وفيما يتعلق بالبند الثالث: نظراً لرفض طلب المدعية في البند أعلاه بشأن اعتراضها على ربط وتعديلات الهيئة للأعوام من ٢٠١٤م إلى ٢٠١٧م التي تم فيها الربط تقديرياً وتأييد إجراء المدعى عليها لعدم وجود مستندات ثبوتية لدى المدعية، وبالتالي خضوع صافي الربح التقديري المحوّل للمركز الرئيس لضريبة الاستقطاع بعد حسم ضريبة الدخل، وبخصوص البند الرابع، فإن غرامة التأخير تحتسب من تاريخ نهاية الأجل المحدد لتقديم الإقرار إلى تاريخ سداد الضريبة المستحقة الناشئة بموجب تطبيق أحكام النظام والتعديلات التي تجريها المدعى عليها، وفرض الغرامات هي نتيجة تبعية البنود المعترض عليها. - مؤدى ذلك: رفض اعتراض المدعية على سائر البنود - اعتبار القرار نهائياً وواجب النفاذ بموجب المادة (٤٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

المستند:

- المادة (٦٨) فقرة (أ) و(ج) من النظام الضريبي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م / ١) وتاريخ ١٥ / ١ / ١٤٢٥هـ.
- المادتان (٧٧/أ) و(٨٥/أ) من نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم: (م/١) بتاريخ: ١٥/١/١٤٢٥هـ.
- المواد (٣/١٦) و(٣/٥٧) و(٦٣/ فقرة ١، ٨) و(٣/٧٥) من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة الدخل الصادرة بالقرار الوزاري رقم (١٥٣٥) وتاريخ ١١/٦/١٤٢٥هـ.

الوقائع:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وآله وصحبه ومن والاه؛ وبعد:
إنه في يوم الثلاثاء الموافق: ٢٠٢١/٠٤/٠٦م عقدت الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل في محافظة جدة.

تتلخص وقائع هذه الدعوى في ... (هوية وطنية رقم: ...) بصفته وكيلًا عن ... (…), تقدم باعتراضه على الربط الضريبي للأعوام من ٢٠١٤م إلى ٢٠١٧م الصادر عن الهيئة العامة للزكاة والدخل، على أربعة بنود، وفيما يتعلق بالبند الأول: تعديلات الهيئة للإقرارات الضريبية المقدمة من الشركة والربط عليها تقديرياً للأعوام من ٢٠١٤م إلى ٢٠١٧م؛ تطالب المدعية بعدم إهدار حساباتها عن عمليات المنشأة الدائمة عن مشروعاتها بالمملكة؛ ذلك أن الشركة منشأة دائمة وليست فرع شركة أجنبية، ومسجلة بالمملكة لأغراض الضريبة فقط وبشكل مؤقت لحين تنفيذ تعاقداتها بالمملكة، لذا يتوجب على الشركة تقديم إقراراتها الضريبية بانتظام وهو ما التزمت به، وأن الشركة تعد حالة ضريبية وليست كياناً قانونياً؛ وهذا سبب في عدم وجود ملف بالتأمينات الاجتماعية أو قوائم مالية مرفوعة على نظام قوائم بسبب عدم وجود سجل تجاري للمنشأة الدائمة، وأن شركة مان ديزل تربو اس أي شركة عالمية يدقق حساباتها مكتب محاسبي في ألمانيا ويقوم أحد المكاتب المحاسبية العالمية المستقلة بألمانيا بمراجعة حسابات مشروعات الشركة بالمملكة وإصدار تقرير فحص محدود عنها نهاية كل سنة مالية كما يقوم محاسب قانوني سعودي مرخص بإمسك دفاتر محاسبية باللغة العربية، وبناءً على طلب الهيئة تم إرسال نسخة من القوائم المالية وتقرير مراقب الحسابات المرخص بالمملكة عن كل عام من الأعوام محل الخلاف. وفيما يتعلق بالبند الثاني: تعديلات الهيئة على نماذج الاستقطاع الضريبية للأعوام من ٢٠١٤م إلى ٢٠١٧م؛ تطالب المدعية بعدم احتساب ضريبة استقطاع إضافية على المبالغ المستحقة التي لم تسدد بعد، حيث أن الهيئة خالفت أحكام النظام ونص المادة (٦٣) من اللائحة التنفيذية التي نصت في الفقرة (٨) منها على أن: «تفرض ضريبة الاستقطاع حسب النسب المحددة في الفقرة (١) من هذه المادة على كامل المبلغ المدفوع لغير المقيم»، وكما يتضح فإن جميع نصوص النظام واللائحة التنفيذية تؤكد على حقيقة واحدة فيما يخص حالة المنشأة الدائمة لغير المقيم ألا وهي أن الواقعة المنشئة لضريبة الاستقطاع هي السداد الفعلي وليس الاستحقاق. وفيما يتعلق بالبند الثالث: إخضاع الأرباح التقديرية المحولة بشكل اعتباري لضريبة الاستقطاع؛ تطالب المدعية بعدم فرض ضريبة استقطاع على أرباح تقديرية، واعتماد الأرباح المحولة وفقاً للإقرار المقدم. وفيما يتعلق بالبند الرابع: غرامة التأخير: تطالب المدعية بعدم فرض غرامة تأخير على البنود المعترض عليها نظراً لعدم صحة الفروق الضريبية والاجراءات التي قامت بها الهيئة.

وبعرض لائحة الدعوى على المدعى عليها؛ أجابت فيما يتعلق بالبند الأول: تعديلات الهيئة للإقرارات الضريبية المقدمة من الشركة والربط عليها تقديرياً للأعوام من ٢٠١٤م إلى ٢٠١٧م بأنه تم الربط على الشركة للأعوام محل الاعتراض تقديرياً، حيث أن الشركة قدمت إقراراتها الضريبية معدة من محاسب قانوني غير معتمد وغير مرخص له، كما لم ترفق ضمن إقراراتها القوائم المالية المدققة عن هذه الأعوام، كما أن الشركة لم تقدم قوائم مالية معتمدة من محاسب قانوني خارجي، ولم تقدم سوى قوائم مالية لعام ٢٠١٦م غير معتمدة من محاسب قانوني بالمملكة،

وأفادت بأنها تقوم بإعداد قوائم مالية عالمية بالشركة (المركز الرئيس) في ألمانيا، ثم تقوم باستخراج إيرادات وتكاليف الأعمال التي تمت بالمملكة، ويتبين من ذلك أن الشركة لا تقوم بإمسك حسابات منتظمة بالمملكة، كما أن القوائم المالية المدققة المقدم صورة منها مع الاعتراض للأعوام من ٢٠١٤م إلى ٢٠١٧م، كلها تم إعدادها في: ٢٠١٨/١١/٠٨م، أي بعد حوالي شهرين من إخطار الشركة بربط الهيئة التقديري آلياً بتاريخ: ٢٠١٨/٠٩/١٧م، (طبقاً لتقرير مراجع الحسابات)، وقد قامت الهيئة بالربط التقديري استناداً للمادة (٥٧) فقره (٣) من اللائحة التنفيذية للنظام الضريبي. وفيما يتعلق بالبند الثاني: تعديلات الهيئة على نماذج الاستقطاع الضريبية للأعوام من ٢٠١٤م إلى ٢٠١٧م؛ ترى الهيئة أن المكلف يعترض على إخضاع المبالغ المدفوعة للجهات غير المقيمة والمحملة بالحسابات لضريبة الاستقطاع، وتفيد بأن الربط على أساس الاستحقاق وليس الأساس النقدي، كما لم يقدم المكلف أية مستندات ثبوتية تؤيد وجهة نظره غير التي جاءت في اعتراضه وهي عبارة عن كلام مرسل بدون أي إثبات مستندي، واستندت الهيئة في احتساب ضريبة الاستقطاع إلى المادة (الثامنة والستين) فقرة (أ) من النظام الضريبي، والمادة (الثالثة والستين) الفقرة (١) من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة الدخل. وفيما يتعلق بالبند الثالث: إخضاع الأرباح التقديرية المحولة بشكل اعتباري لضريبة الاستقطاع أنه تمت محاسبة الشركة تقديرياً للأسباب الواردة أعلاه بالبند (١)، وعليه فقد تم إخضاع صافي الربح التقديري المحول للمركز الرئيسي لضريبة الاستقطاع بعد حسم ضريبة الدخل، وهو الإجراء المتبع في الحالات المماثلة عند الربط بالأسلوب التقديري، وقد تأيد إجراء الهيئة بعدة قرارات استئنافية منها القرار رقم: (١٩١٧) ورقم: (١٩١٩) لعام ١٤٣٩هـ، لذا تتمسك الهيئة بصحة وسلامة إجراءاتها. وفيما يتعلق بالبند الرابع: غرامة التأخير: تم فرض الغرامة على فرق الضريبة غير المسددة بحسب الربوط المعدلة للأعوام محل النزاع.

وفي يوم الثلاثاء الموافق: ٢٠٢١/٠٤/٠٦م، عقدت الدائرة جلستها عن بعد لنظر الدعوى، وحضر ممثل المدعية .. ذو الهوية الوطنية رقم: (...) بصفته وكيلًا عن المدعية، وحضر ممثل المدعى عليها ... ذو الهوية الوطنية رقم: (...) بتفويضه الصادر عن وكيل محافظ الهيئة العامة للزكاة والدخل للشؤون القانونية برقم: (...) وتاريخ: ٢٠٢١/٠٤/٠٦هـ، وبعد مناقشة طرفي الدعوى، وسؤالهما عما يودان إضافته، اكتفيا بما تم تقديمه سابقاً؛ عليه قررت الدائرة رفع الجلسة للمداولة تمهيداً لإصدار القرار فيها.



الأسباب:

بعد الاطلاع على نظام الزكاة الصادر بالأمر الملكي رقم: (٥٧٧/٢٨/١٧) وتاريخ: ١٣٧٦/٠٣/١٤هـ، ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم: (٢٠٨٢) بتاريخ: ١٤٣٨/٠٦/٠١هـ وتعديلاتها، وبعد الاطلاع على نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم: (١/م) بتاريخ: ١٤٢٥/١/١٥هـ وتعديلاته، ولائحته

التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم: (٢٠٨٢) وتاريخ: ١٤٣٨/٠٦/٠١هـ وتعديلاتها، وبعد الاطلاع على قواعد وإجراءات عمل اللجان الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم: (٢٦٠٤٠) وتاريخ: ١٤٤١/٠٤/٢١هـ والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

من حيث الشكل؛ لما كانت المدّعية تهدف من دعواها إلى إلغاء قرار الهيئة العامة للزكاة والدخل بشأن الربط الضريبي للأعوام من ٢٠١٤م إلى ٢٠١٧م، وحيث إن هذا النزاع من النزاعات الضريبية، فإنه يُعد من النزاعات الداخلة ضمن اختصاص لجنة الفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل بموجب الأمر الملكي رقم: (٢٦٠٤٠) وتاريخ: ١٤٤١/٠٤/٢١هـ، وقد قُدمت الدعوى من ذي صفة، وخلال المدة المقررة نظاماً، مما يتعين معه لدى الدائرة قبول الدعوى شكلاً.

ومن حيث الموضوع، فإنه بتأمل الدائرة للأوراق والمستندات التي تضمنها ملف الدعوى، وما أبداه أطرافها من طلبات ودفاع ودفع، فقد تبين للدائرة أن الخلاف يكمن في إصدار المدعى عليها الربط الضريبي للأعوام من ٢٠١٤م إلى ٢٠١٧م، وتبين لها أن الخلاف ينحصر في أربعة بنود، وبيانها كالتالي:

فيما يتعلق بالبند الأول: تعديلات الهيئة للإقرارات الضريبية المقدمة من الشركة والربط عليها تقديرياً للأعوام من ٢٠١٤م إلى ٢٠١٧م، وحيث نصت الفقرة (أ) من المادة (الخامسة والثمانين) من نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم: (م/١) وتاريخ: ١٤٢٥/٠١/١٥هـ -المتعلقة بالدفاتر والسجلات- على أن: «على المكلف باستثناء غير المقيم الذي له منشأة دائمة في المملكة أن يمسك الدفاتر التجارية والسجلات المحاسبية الضرورية باللغة العربية للتحديد الدقيق للضريبة الواجب عليه.» ونصت الفقرة رقم: (٣) من المادة (السادسة عشرة) من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة الدخل على: «يحق للمصلحة من أجل إلزام المكلفين بالتقيد بالمتطلبات النظامية وللدخول من حالات التهرب الضريبي، إجراء ربط تقديري وفقاً للحقائق والظروف المرتبطة بالمكلف في الحالات الآتية: أ- عدم تقديم المكلف إقراره الضريبي في موعده النظامي. وفي حالة تقديم المكلف إقراره الضريبي وقوائمه المالية المدققة المستندة إلى دفاتر وسجلات نظامية بعد انتهاء الموعد النظامي وقبل إصدار المصلحة للربط التقديري، يحق لها قبول إقرار المكلف ومعالجته وفقاً للإجراءات المتبعة، مع توجب الغرامات التي تستحق عليه نظاماً. ب. عدم مسك حسابات ودفاتر وسجلات دقيقة داخل المملكة تعكس حقيقة وواقع عمليات المكلف. ج. عدم تمكن المكلف من إثبات صحة معلومات الإقرار بموجب مستندات ثبوتية مع مراعاة ما ورد في الفقرة (٣) من المادة السابعة والخمسين من هذه اللائحة. د. عدم التقيد بالشكل والنماذج والطريقة المطلوبة في دفاتر وسجلات المكلف وفقاً لما هو محدد في نظام الدفاتر التجارية. هـ. مسك الدفاتر والسجلات بغير اللغة العربية في حالة إخطار المكلف كتابياً بترجمتها للعربية خلال مهلة تحددها المصلحة وعدم تقيده بذلك»، كما نصت الفقرة رقم: (٣) من المادة (السابعة والخمسين) من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة الدخل على أن: «يقع عبء إثبات صحة ما ورد في إقرار المكلف من إيرادات ومصروفات وأي بيانات أخرى على

المكلف، وفي حالة عدم تمكنه من إثبات صحة ما ورد في إقراره، يجوز للمصلحة، إضافة إلى تطبيق أي جزاءات نظامية أخرى، عدم إجازة المصروف الذي لا يتم إثبات صحته من قبل المكلف أو القيام بربط تقديري وفقاً لوجهة نظر المصلحة في ضوء الظروف والحقائق المرتبطة بالحالة والمعلومات المتاحة للمصلحة.؛ وبناءً على ما تقدم، وحيث إن أساس احتساب الوعاء الضريبي يتم بناءً على إقرار المكلف المحدد بالربوط المقدمة منه ويلزمه أن يقدم ما يؤيد تلك الإقرارات وتمثل القوائم المالية للمكلف الخيار الأساس المؤيد لاحتساب الوعاء، كما أنه يحق للهيئة في حال عدم تقديم المكلف قوائم مالية مدققة، أو تقديم المكلف قوائم مالية لا يمكن الاعتماد عليها محاسبة المكلف لوعائه الضريبي بالأسلوب التقديري، وذلك بتجميع المعلومات التي توصلها إلى احتساب وعاء ضريبي بطريقة عادلة سواءً كان هذا من خلال ما يقدمه المكلف من دلائل وقرائن موثقة أو من خلال الفحص الميداني الذي تجريه الهيئة أو من خلال أي معلومات تستقصيها من أطراف أخرى أو من كل هذه المصادر مجتمعة، وحيث أن القوائم المالية لأي مكلف لكي يعتد بها وتكون أساساً لاحتساب الوعاء الضريبي لا بد أن تكون مكتملة الأركان من حيث الإعداد والقياس والعرض والإفصاح، حيث أن القوائم المالية تعتمد بالدرجة الأولى على أحداث مالية مؤيدة بمستندات يمكن رجوع المراجع الداخلي أو الخارجي أو الفاحص الضريبي إليها فور طلبها دون تأجيل ذلك الطلب؛ لأن هذا يعني بطريقة غير مباشرة عدم وجود المستند أو أنه يتم إعداده لاحقاً وأن تأجيل قياس الأحداث المالية يؤدي إلى الإخلال بفقرات القوائم المالية كما أن النظام المحاسبي يقتضي لكي تكتمل دورته المحاسبية أن يبدأ بالمستندات الأولية التي تكون سنداً نظامياً للحدث المالي الذي يتم قياسه وتسجيله في الدفاتر، بالإضافة إلى أن معايير المراجعة السعودية تستلزم ضرورة توفر ما يعرف بخاوية (التتبع) وهذا يعني إمكانية تتبع القيود المحاسبية في الدفاتر للوصول إلى مستنداتها الأولية وبالعكس؛ وحيث لم تقدم المدعية مستندات تؤيد ما جاء في اعتراضها، الأمر الذي تنتهي معه الدائرة إلى رفض اعتراض المدعية على بند تعديلات الهيئة للإقرارات الضريبية المقدمة من الشركة والربط عليها تقديرياً للأعوام من ٢٠١٤م إلى ٢٠١٧م.

وفيما يتعلق بالبند الثاني: تعديلات الهيئة على نماذج الاستقطاع الضريبية للأعوام من ٢٠١٤م إلى ٢٠١٧م، وحيث نصت الفقرة (أ) من المادة (الثامنة والستين) من نظام ضريبة الدخل على: «يجب على كل مقيم سواء كان مكلفاً أو غير مكلف بمقتضى هذا النظام، وعلى المنشأة الدائمة في المملكة لغير مقيم، ممن يدفعون مبلغاً ما لغير مقيم من مصدر في المملكة استقطاع ضريبة من المبلغ المدفوع»، ونصت الفقرة رقم: (٨) من المادة (الثالثة والستين) من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة الدخل على أن: «تفرض ضريبة الاستقطاع حسب النسب المحددة في الفقرة (١) من هذه المادة على كامل المبلغ المدفوع لغير المقيم بغض النظر عن أي مصروف تكبده لتحقيق هذا الدخل وبغض النظر عن مدى نظامية قبوله أو جزء منه كمصروف جاز الحسم ولو كانت المبالغ المدفوعة تعود إلى عقود أبرمت بتاريخ سابق لنفاذ هذا النظام»، كما نصت الفقرة رقم: (١) من ذات المادة على

أن: "يخضع غير المقيم للضريبة عن أي مبلغ يحصل عليه من أي مصدر في المملكة، وتستقطع الضريبة من إجمالي المبلغ"، وتأسيساً على ما سبق، ولعدم إثبات المدعية قيام المدعى عليها باحتساب ضريبة استقطاع على مبالغ مستحقة لعقود مقاولي الباطن وحيث أن الدخل المتحقق للجهات غير المقيمة يُعد دخلاً متحققاً من مصدر في المملكة ويجب خضوعه لضريبة الاستقطاع، الأمر الذي تنتهي معه الدائرة إلى رفض اعتراض المدعية على بند تعديلات الهيئة على نماذج الاستقطاع الضريبية للأعوام من ٢٠١٤م إلى ٢٠١٧م.

وفيما يتعلق بالبند الثالث: إخضاع الأرباح التقديرية المحولة بشكل اعتباري لضريبة الاستقطاع، نصت الفقرة رقم: (١) من المادة (الثالثة والستين) من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة الدخل على أن: «يخضع غير المقيم للضريبة عن أي مبلغ يحصل عليه من أي مصدر في المملكة، وتستقطع الضريبة من إجمالي المبلغ وفقاً للأسعار الآتية: - أتعاب إدارة ٢٠٪ - أتاوة أو ريع، دفعات مقابل خدمات مدفوعة للمركز الرئيس أو شركة مرتبطة ١٥٪ - إيجار، خدمات فنية أو استشارية، تذاكر طيران أو شحن جوي أو بحري، خدمات اتصالات هاتفية دولية، أرباح موزعة، عوائد قروض، قسط تأمين أو إعادة تأمين ٥٪ - أي دفعات أخرى ١٥٪»، كما نصت الفقرة رقم: (٨) نصت المادة (الثالثة والستين) من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة الدخل على أن: «تفرض ضريبة الاستقطاع حسب النسب المحددة في الفقرة (١) من هذه المادة على كامل المبلغ المدفوع لغير المقيم بغض النظر عن أي مصروف تكبده لتحقيق هذا الدخل، وبغض النظر عن مدى نظامية قبوله أو جزء من كمصروف جائز الحسم ولو كانت المبالغ المدفوعة تعود إلى عقود أبرمت بتاريخ سابق لنفاذ النظام»؛ وبناءً على ما تقدم، وحيث أن ضريبة الاستقطاع تفرض على المبالغ المدفوعة إلى غير مقيم أو ما يأخذ حكم الدفع وحيث أن هذا البند مرتبط بالبند رقم: (١) بشأن إهدار الحسابات، ونظراً لرفض طلب المدعية في البند أعلاه بشأن اعتراضها على ربط وتعديلات الهيئة للأعوام من ٢٠١٤م إلى ٢٠١٧م التي تم فيها الربط تقديرياً وتأييد إجراء المدعى عليها لعدم وجود مستندات ثبوتية لدى المدعية، وبالتالي خضوع صافي الربح التقديري المدوّل للمركز الرئيس لضريبة الاستقطاع بعد حسم ضريبة الدخل، الأمر الذي تنتهي معه الدائرة إلى رفض اعتراض المدعية على بند إخضاع الأرباح التقديرية المحولة بشكل اعتباري لضريبة الاستقطاع.

وفيما يتعلق بالبند الرابع: غرامة التأخير؛ نصت الفقرة (أ) من المادة (السابعة والسبعون) من نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم: (١/م) بتاريخ: ١٤٢٥/٠١/١٥هـ، على: «إضافة إلى الغرامات الواردة في المادة السادسة والسبعين من هذا النظام وفي الفقرة (ب) من هذه المادة، على المكلف تسديد غرامة تأخير بواقع واحد بالمائة (١٪) من الضريبة غير المسددة عن كل ثلاثين يوم تأخير، وهذا يشمل التأخير في تسديد الضريبة المطلوب استقطاعها والدفعات المعجلة، وتحسب من تاريخ استحقاق الضريبة إلى تاريخ السداد.» ونصت الفقرة (ج) من المادة (الثامنة والستين) من نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم: (١/م) بتاريخ: ١٤٢٥/٠١/١٥هـ، أن: «الشخص المسئول بمقتضى هذه المادة عن

استقطاع الضريبة ملزم شخصياً بتسديد قيمة الضريبة غير المسددة، وغرامات التأخير المترتبة عليها وفقاً للفقرة (أ) من المادة السابعة والسبعين من هذا النظام إذا انطبقت عليه أي من الحالات الآتية: ١- إذا لم يستقطع الضريبة كما هو مطلوب. ٢- إذا استقطع الضريبة لكنه لم يسددها للمصلحة كما هو مطلوب. ٣- إذا لم يقدم بيانات الاستقطاع للمصلحة كما تقضي به الفقرة الفرعية الثالثة من الفقرة (ب) من هذه المادة.» وبناءً على ما تقدم، وحيث أن غرامة التأخير تحتسب من تاريخ نهاية الأجل المحدد لتقديم الإقرار إلى تاريخ سداد الضريبة المستحقة الناشئة بموجب تطبيق أحكام النظام والتعديلات التي تجريها المدعى عليها، وبما أن فرض الغرامات هي نتيجة تبعية للبنود المعترض عليها؛ الأمر الذي تنتهي معه الدائرة إلى رفض اعتراض المدعية على بند غرامة التأخير.



القرار:

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت الدائرة بالإجماع ما يلي:

أولاً: رفض اعتراض المدعية على بند تعديلات الهيئة للإقرارات الضريبية المقدمة من الشركة والربط عليها تقديرياً للأعوام من ٢٠١٤م إلى ٢٠١٧م.

ثانياً: رفض اعتراض المدعية على بند تعديلات الهيئة على نماذج الاستقطاع الضريبية للأعوام من ٢٠١٤م إلى ٢٠١٧م.

ثالثاً: رفض اعتراض المدعية على بند إخضاع الأرباح التقديرية المحولة بشكل اعتباري لضريبة الاستقطاع.

رابعاً: رفض اعتراض المدعية على بند غرامة التأخير.

صدر هذا القرار حضورياً بحق الطرفين، وقد حددت الدائرة (يوم الخميس الموافق ٢٠٢٠/٠٥/٢١م) موعداً لتسلم نسخة القرار، ولأطراف الدعوى طلب استئنافه حسب النظام خلال (٣٠) ثلاثين يوماً من اليوم التالي للتاريخ المحدد لتسلمه، بحيث يصبح نهائياً وواجب النفاذ بعد انتهاء هذه المدة في حال عدم تقديم الاعتراض.

وصلَّ الله وسلَّم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.